

بيان صحفي

حظر قرغيزستان للنقاب هو محاولة يائسة لقمع صعود الهوية الإسلامية

(مترجم)

أصبحت قرغيزستان أحدث دولة في آسيا الوسطى تحظر النقاب. ودخل هذا الإجراء القانوني حيز التنفيذ في الأول من شباط/فبراير ٢٠٢٥، وسيترتب على انتهاكه غرامة قدرها ٢٠ ألف سوم (٢٣٠ دولاراً). لطالما كانت الملابس الإسلامية للنساء المسلمات ولحى الرجال هدفاً لدول آسيا الوسطى، حيث تخشى القوى العلمانية المتشددة من النفوذ المتزايد للإسلام. وقد قدم المشرعون القرغيز عذراً واهياً بأن الحظر ضروري لأسباب أمنية، حتى يمكن رؤية وجوه الناس وتحديد هوية الأفراد. لكن المعارضين يقولون إن الحظر يحرم النساء من حرية ارتداء الملابس التي يرغبن فيها.

وعلى الرغم من أن المنطقة يهيمن عليها المسلمون، إلا أن الحظر مبرر بتعديل قانون المجال الديني، حيث وقع الرئيس صدر جباروف على هذا القانون في ٢١ كانون الثاني/يناير. ولا يذكر القانون النقاب، المعروف محلياً باسم "بارانزا"، صراحة. ومع ذلك، فإنه يحظر "الملابس التي تجعل من المستحيل التعرف على الشخص في المكاتب الحكومية والأماكن العامة"، وهو تعبير ملطف يستخدم في آسيا الوسطى لوصف النقاب. وتُستثنى أعطية الوجه المطلوبة كجزء من العمل أو التي تُرتدى لأسباب طبية.

وفي تناقض غريب أعطى ذريعة لدعم الإسلام، أصر المشرعون والشخصيات الدينية المدعومة من الحكومة على أن الحظر لا يمتد إلى الخمار، غطاء الرأس الإسلامي الذي يغطي الشعر والرقبة ولكنه يترك الوجه مرئياً. قرغيزستان هي الدولة الوحيدة في آسيا الوسطى التي تسمح بالخمار في المدارس والمكاتب. وقال نورلانبيك شاكيف، رئيس البرلمان، للمشرعين عندما قدم مشروع القانون العام الماضي: "لن تكون هناك قيود على غطاء الرأس. لقد كانت أمهاتنا وأخواتنا يرتدين الخمار دائماً كجزء من تقاليدنا وديننا".

من الواضح أنه بدون الخلافة لا يمكن أن يكون هناك أمان للتعبير الإسلامي ويمكن تبرير أي شيء، حتى الحرام. إن فكرة وجود نوع من الامتياز - أن المرأة المسلمة يمكنها ارتداء الخمار بينما تُجبر الأخوات المسلمات الأخريات على التخلي عن قناعاتهن الدينية فيما يتعلق بارتداء النقاب - ليست نقطة إيجابية للاحتفال بها. فالإسلام تحت الهجوم وهذا يؤثر على جميع المسلمين. كما أن زعماء المعارضة الذين يريدون الدعوة إلى "حرية" المرأة المسلمة في ارتداء ما تريد ليسوا مريحين أيضاً. لا تحتاج المرأة المسلمة إلى تدخل من هذه الحريات الليبرالية التي تتبع من الأساس والنظام العلماني نفسه الذي منعها من ارتداء الملابس وفقاً لمعتقداتها الدينية. لا توجد أبداً نتيجة إيجابية لتطبيق الأحكام الإسلامية عندما يأتي أعداء الإسلام بأجنداتهم الزائفة لتمكين المرأة.

إن صعود النساء اللاتي يرتدين النقاب في دول آسيا الوسطى هو تمثيل مرئي للارتباط المتزايد للمرأة المسلمة بهويتها الإسلامية التي يحاول الحكام العلمانيون لهذه الأنظمة قمعها بشكل يائس، من أجل منع ولادة النظام السياسي الإسلامي، الخلافة في المنطقة. في عام ٢٠٢٣، قادت النائبة شارباباكان مازيتوفا حملة جديدة ضد النقاب بعد زيارة المنطقة الجنوبية من أوش، حيث قالت إنها صُدمت من عدد النساء المحليات اللواتي يرتدين النقاب الشامل، قائلة: "كل امرأة رابعة في أوش ترتدي النقاب، وعددهن يتزايد يوماً بعد يوم".

لن تتم حماية شرف المرأة المسلمة وزيتها الإسلامي وجميع التزاماتها الإسلامية بشكل كامل في ظل أي نظام آخر غير نظام الحكم الإسلامي، الخلافة على منهاج النبوة. لقد أظهر النبي ﷺ، بصفته رئيس الدولة الإسلامية الأولى في المدينة المنورة، للمسلمين ولجميع الناس ثقل الحفاظ على كرامة المرأة المسلمة وأهمية زيتها الإسلامي عندما أجلي قبيلة بني قينقاع بسبب إساءتهم معاملة امرأة مسلمة واحدة وانتهاك زيتها الإسلامي. لذا فإننا ندعو أخواتنا المسلمات في دول آسيا الوسطى وفي مختلف أنحاء العالم إلى التمسك بجميع معتقداتهن الإسلامية والانضمام إلى عمل حزب التحرير لإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة على وجه السرعة، حيث سيتم توفير الحماية والدعم الكامل لهن لممارسة دينهن كاملاً.



القسم النسائي

في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير